احكام الخنثى

العاقل فتصح وتجب والله سبحانه وتعالى اعلم

ذكر المنفي في الكنز حقيقته وهو من له فرج وذكر فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فانثى وان بال منهما فالحكم للسابق وان استويا فمشكل ولا عبرة بالكثرة اه وفي المحيط نقلا عن المنتقى قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف اذا خرج من سرة احدهما كهيئة البول وليس له قبل ولا ذكر لا ادري ما القول في هذا وفي المغني لابن قدامة الحنبلي ولو كان شخص لا مبال له بل له مخرج واحد فما بين المخرجين يبول ويتغوط اولا مخرج له الا الدبر وانما يتقايا ما يأكله وما يشربه وحكي في بعض البلاد عن هذا انهم كانوا يخنثون المشكل كذا في المنح يعني اذا لم يستبن حاله لم يغسله رجل ولا امرأة لاحتمال انه انثى فلا يجوز للرجل غسله لاحتمال انه امرأة ولا يجوز للمرأة ذلك لاحتمال انه ذكر ولكنه يمم ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميمم رجلا او امرأة غير انه ان كان ذا رحم محرم منه يممه من غير خرقة وان كان اجنبيا يممه بالخرقة ويكف بصره عن ذراعيه فان قيل لم لا تشترى لجارية للغسل كما للختان قلنا لان سرا الجارية للخنثى بعد موته للغسل لا يفيد اباحة الغسل لانه لا يملكها ولهذا لو كان للخنثى جارية مملوكة يزول ملكه عنها بعد الموت ولا يبقى على ملكه لحاجة الغسل فاول انه لا يملك ابتداء بعد الموت لحاجة الغسل لان البقاء اسهل من الابتداء فاذا كان كذلك لا يفيد الشراء بخلاف ما لو كان حيا فانه يملكها فيفيد شرا الجارية للختان وفي بعض الفتاوى يجعل الخنثى المشكل في كوة ويغسل في الماء ويسجى قبره لانه ان كان انثى فقد اقاموا واجبا لانه عورة وستها واجب وان كان ذكرا فالتسجية لا تضره ولا يفيد الامم اي ذو رحم محرم منه لانه ان كان انثى فدخول الاجنبي قبره لاجل الوضع مكروه ودخول المحرم لا باس به وان كان ذكرا لا يضره دخول المحرم فكان الاحتياط فيما قلنا ويكفن كفن المرأة اي يكفن في خمسة اثواب لان المرأة لانه ان كان انثى فقد اقيمت الستة وان كان ذكرا فقد زاد واعلى الثلاث ولا باس بذلك وهذا لان الكفن يعتبر بحال الحياة وعدد الثياب في الحياة اذا زاد على الثلاث لا يكره فكذا بعد الممات اما اذا كان انثى فهي الاقتصار على الثلاث ترك السنة اذ السنة فيها خمسة اثواب فكان الاحوط ما ذكرنا في الذخيرة ولا يلبس حريرا ولا حليا في حياته لاحتمال انه رجل لان النبي صلى الله عليه وسلم انما اباح لبس الحرير والحلي بشرط انوثة اللابس لقوله عليه الصلاة والسلام هذان حرامان على ذكور امتي حلال لإناثهم وهذا الشرط غير معلوم في الخنثى وما تردد بين المحظور والاباحة يتمحض معنى الحظر فلا يحل له لبسه وقد وعد كذا في شرح هذا الكتاب والصواب حرم عليه اصوله فقط اذ الخنثى المشكل لا فروع له قال في المنح شرح المجمع لو قبل بشهوة لم يتزوج امه حتى يستبين امره وان وجه ابو حنيفة رحمه الله قال العلامة الشيخ محمد بن نجيم احد المولف في كتابه اعانة السايل باختصار انفع الوسايل ليس ما ذكر على ظاهره بل بعد ظهور علامة الرجال فيه لو جل لا قبله لانه موقوف اه وقال في مباحث الخلوة من الكتاب المذكور وقع في شرح شيخنا يعني المصنف ان خلوة الخنثى صحيحة بالاولاد من المجنون ونحوه وعندي بعده ان المراد به المشكل فيه اشكال فمفتى النهاية ان نكاح الخنثى موقوف الان يتبين حاله ولهذا لا يرثه وجهه وليه من تخنيثه لانه النكاح موقوف لا يفيد اباحة النظر اه ومنه يظهر عدم صحة خلوته وان ما نقله عن الاصل لو زوجه رجلا ليس على ظاهره ويلبس لباس المرأة في الاحرام يعني اذا احرم وقد راهق يلبس لباس المرأة اي المخيط لان ترك المخيط وهو امرأة افحش من لبسه وهو رجل لان لبس المخيط للرجل في احرامه جايز عند العذر واشباهه امر وهو من ابلغ الاعذار ولبس المخيط اقرب الى الستر وترك الستر للمرأة لا يجوز في حال الاحرام وعدمه ولا يصلي الا بقناع اي يستحب له ان يتقنع للصلاة لانه اقرب الى الستر لانه ان كان رجلا فالقناع لا عين الجواز وان كان انثى فانها تؤمر بالتقنع في صلاتها اذا لم تنت مراهقة فعند الاشباه يرجح هذا الجانب كذا في المبسوط فعلم بهذا ان الاستحباب اذا لم تراهقا ولهذا لو صلى بغير قناع اجزاه ولم يؤمر بالاعادة واما اذا كان بالغا باسا وليس يظهر شيء من علامات الرجال والنساء لا تجوز الصلاة بغير قناع لان الراس من المرأة البالغة عورة والصلاة متى جازت من وجه وفسدت من وجه حكم بالفساد احتياطا ولهذا لو صلى بغير قناع تجب الاعادة كذا في المبسوط والذخيرة ويقوم امام النساء يعني اذا صلى خلف الامام يتقدم على صف النساء ويتاخر عن صف الرجال والصبيان فلا يتخلل الرجال كيلا يفسد صلاته لاحتمال انه انثى وان قام في صف النساء فصلى يعيد صلاته على وجه الاستحباب لاحتمال انه رجل نص عليه في الهداية وانما قال بالتحري لان الاعادة دون الوجوب مع ان فيها جهة الفساد وفي العبادات جهة راجحة لان المقطوع هو ادا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)